REV1

THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

المندوب الدائم

السفير د. بشار الجعفري

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 134

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2016-2017

البعثات السياسية الخاصة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2015/12/1

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم زميلي العزيز على انتخابكم لرئاسة اللجنة الخامسة، وأتقدم بالشكر للموظف المسؤول في شعبة تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، السيد .....، لتقديمه تقرير الأمين العام حول ميزانية المبعوث الخاص للأمين العام الى سوريا، والوارد في الوثيقة A/70/348/add.1، كما أشكر السيد كارلوس رويز ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة.

السيد الرئيس،

لقد أعربت حكومة بلادي، الجمهورية العربية السورية، عن دعمها لمهمة السيد دي ميستورا منذ توليه منصب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، واستعدادها لتقديم كل الدعم المطلوب لإنجاح مهمته وفقاً للهدف الذي تسعى إليه هذه المهمة وهو تحقيق حل سياسي سوري- سوري للأزمة السورية بقيادة سورية وبدون تدخل خارجي ، وإننا نعتبر نجاح السيد دي ميستورا في مهمته بمثابة نجاح لسوريا وشعبها.

ويأتي هذا الدعم استمراراً للدعم الذي قدمته الحكومة السورية لسلفيه السيد الابراهيمي والسيد كوفي عنان ، ولكافة المبادرات التي تقدما بها.

وفي هذا الإطار، استقبلت الحكومة السورية السيد دي ميستورا في دمشق عدة مرات ، وقبلت المبادرات التي أطلقها واستعدادها لدراستها والعمل عليها من أجل بلوغ أهدافها بما يسهم في دعم المصالحات الوطنية والمحلية والتي يشير اليها التقرير في الانجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز الخاصة بها ،و التي نجحت حتى الآن في العديد من المناطق السورية و لتشكل نقطة انطلاق نحو حوار سوري-سوري شامل يحقق مصلحة الشعب السوري في الوصول الى حل سياسي للأزمة السورية بقيادة سورية. و كذلك قبولنا بمقترح السيد دي ميستورا الوارد بالفقرة ١٤٤ من تقرير الأمين العام والمتعلق بإنشاء مناطق التجميد بدءاً من حلب ، الذي يتضمن واقتبس: "اعلن المبعوث الخاص أن حكومة الجمهورية العربية السورية التزمت بتعليق جميع عمليات القصف الجوي على مدينة حلب بأكملها لمدة ستة أسابيع ليتسنى تسليم المساعدة الإنسانية ، مع مشروع تجريبي لاستعادة الخدمات العامة في حي صلاح الدين ، وحتى وقت كتابة هذا التقرير ، لم يعلن بدء التجميد بسبب عدم التوصل إلى اتفاق لوقف القصف بين جميع الأطراف الضالعة في القتال على أرض الواقع." انتهى الاقتباس. لقد قبلت حكومة بلادي باقتراح السيد ديمستورا على تواضعه كي نمكن شعبنا من الخلاص من الارهاب، بأبعاده العربية والاقليمية والدولية، والقضاء على تنظيماته

بمختلف مسمياتها، لكن رفض بعض العواصم الاقليمية الراعية للإرهاب في بلادي لهذا الاقتراح حال دون نجاحه. كما يدخل في هذا الاطار أيضاً موافقة حكومة بلادي على المشاركة في مجموعات العمل الأربعة التي اقترحها السيد ديميستورا وقد شكلت حكومة الجمهورية العربية السورية وفدها المشارك في هذه المجموعات وأبلغت السيد ديميستورا بأسمائهم . إلا أن هذا الجهد لم ينجح أيضاً لأن الأطراف الأخرى عجزت عن جمع بعض الممثلين من "المعارضات" كي يجلسوا مع وفد الحكومة السورية الرسمي في هذه المجموعات ، وبالتالي ماتت هذه المبادرة أيضاً . لقد أكدت سوريا في مؤتمر جنيف، ووافقها المشاركون هذا الرأي، على ضرورة إعطاء الأولوية لمكافحة الارهاب وإنجاز المصالحة الوطنية لتحقيق الحل السياسي عن طريق الحوار بين السوريين وبقيادة سورية، وأن اي حل سياسي للأزمة في سوريا لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاعتراف بتطلعات الشعب السوري والتي كانت الانتخابات الرئاسية التعددية ونتائجها أحد أكبر وأبرز تعبير عنها.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الحل السياسي المنشود، فضلاً عن نجاح مبادرات المبعوث الخاص أو أية مبادرة أخرى، يتطلب تكاتف جميع الجهود الدولية من أجل محاربة الارهاب الذي تتعرض له سوريا والمنطقة، والذي يشكل خطراً على العالم بأسره، وقد شهدنا مؤخراً سلسلة طويلة من الأعمال الإرهابية المؤسفة من تفجير طائرة الركاب المدنية الروسية

فوق سيناء إلى هجمات بيروت وتونس وباريس وبغداد ومالي . الأمر الذي طالما حذرنا منه مرارا وتكرارا بأن يد الارهاب طويلة لا تعرف حدوداً ولادينا ولا أخلاقاً . ولطالما دعونا الدول الداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلادي، والتي أصبحت معروفة للجميع، بوقف تسليح وتمويل وتدريب وايواء عناصر هذه المجموعات الإرهابية، والكف عن التحريض على العنف، وسحب الارهابيين والمتطرفين والمرتزقة الأجانب من سوريا والذين استقدمتهم من شتى أنحاء العالم، وكذلك إلزام هذه الدول بالكف عن ممارساتها الهدامة الرامية إلى عرقلة مهمة المبعوث الخاص وتقويض فرص الحل السياسي للأزمة السورية بقيادة سورية وبدون تدخل خارجي . وسنبقى نرفع صوت الحق والعقل عالياً حتى يصحو الجميع إلى خطورة سياسات بعض الحكومات في رعاية الإرهاب واستخدامه كسلاح سياسي لتغيير أنظمة الحكم بالقوة هنا وهناك.

وفي هذا السياق، يأسف وفد بلادي لعدم تضمين تقرير الأمين العام إشارة الى الارهاب الذي تعاني منه سوريا والى قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ و ٢١٧٨ و٢١٩٩التي تدين إرهاب ما يسمى بتنظيمي " داعش" و "جبهة النصرة" والتنظيمات المرتبطة بهما وتحرم تمويلهما وشراء النفط والأثار منهما ، وذلك على الرغم من مطالبتنا الأمانة العامة للأمم المتحدة رسميا وفي بياننا العام الماضي بضرورة تضمين التقرير إشارة إلى هذه القرارات ، مشيرين إلى أن المبعوث الخاص وفي معظم

بياناته وتصريحاته يؤكد على أولوية التركيز على المعركة ضد الارهاب وعلى تطبيق قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه.

وفي هذا الصدد لابد لنا من التنويه بأن هذا التقرير لم يغفل فقط الاشارة إلى الارهاب ، بل أنه استعمل بعض المصطلحات الغريبة والتي لم نعتد على سماعها مسبقاً ،ففي الفقرة ١٤٩ من التقرير تم استبدال عبارة "بذل المساعي الحميدة من أجل إنهاء كافة أشكال العنف وانتهاكات حقوق الانسان "بعبارة "من أجل النهوض بحل سياسي للحرب ". ومفهوم الحرب مفهوم يشمل الدول وتغطيه اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين الملحقان بها، وهو يختلف كليا عما يجري في بلادي من حرب حقيقية ضد الارهاب تقوم بها حكومة بلادي نيابة عن العالم وبمساعدة بعض الدول الصديقة التي تؤمن بالقانون الدولي ومبادئ وأهداف الميثاق ، الأمر الذي أدركه المجتمع الدولي مؤخراً.

كما أشار التقرير إلى أن هدف بعثة المبعوث الخاص هو واقتبس "التوصل عن طريق وسائل سلمية و جامعة ، إلى تسوية سياسية سلمية بقيادة سورية للأزمة في الجمهورية العربية السورية . " وكان من الأجدى واتساقاً مع اللغة المستخدمة في كل البيانات والتقارير والقرارات المعنية بالشأن السوري أن يضيف عبارة " من دون أي تدخل خارجي "، حيث إن إغفال التقرير لهذا الأمر الهام قد يفسر في غير محله، لأنه وكما هو معروف ، وكما بينا سابقاً ، فلولا التدخل الخارجي السافر، من بعض الدول ، في

شؤوننا الداخلية لما وصلنا للوضع المؤسف الذي تشهده المنطقة بل العالم كله من جراء هذا التدخل المخالف لأبسط قواعد القانون الدولي ومبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ،يعرب وفد بلادي عن تحفظه على تضمين تقرير الأمين العام إشارة إلى قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالوضع في سوريا، كون هذه القرارات غير توافقية، وتعكس وجهة نظر أحادية وغير حيادية، وغايتها تضليل الدول الأعضاء وابعاد الانتباه عن الصراعات الاقليمية والدولية التي تدار بالواسطة على أراضي سوريا. .وإن تجفيف أجندات الارهاب الوهابي الدولي سيساهم في الحد من التسونامي العقائدي المؤدلج الذي يضرب في كافة أصقاع العالم.

وفي الختام، **سيدي الرئيس**، تكرر سوريا التزامها مواصلة التعاون مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية وأن يكون الحوار بقيادة سورية وبدون تدخل خارجي ، وبما يكفل سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، آملةً أن يتم إقرار الميزانية المقترحة من قبل الأمين العام كاملةً مما يساعد على تحقيق هذا الهدف المتوخى من مهمة المبعوث الخاص.